النص القانوني وأسئلة ترجمته

د. حافظ إسماعيلي علوي
كلية الآداب والعلوم، قسم اللغة العربية
جامعة قطر

توطئة:

تتطلب الترجمة القانونية، بخلاف كل أنواع الترجمة الأخرى، قدرا من التخصص على المستويين القانوني واللساني. كما تتطلب إتقان اللغة الأم إتقانا، والإحاطة باللغة المصدر إحاطة؛ فالمترجم يجب أن يكون خبيرا في المجال القانوني، وعارفا بالنظامين اللسانيين للغة المصدر واللغة الهدف؛ إذ لا يمكن ترجمة نص قانوني ما ترجمةً صحيحةً ما لم يتم التمييز بشكل واضح بين معجم اللغة المصدر ومعجم اللغة الهدف؛ لأن اختلاف مصطلحات اللغتين ونظاميهما المؤسّسيين يجعلان الحديث عن وجود مرادفات بالمعنى الحرفي للكلمة أمرا في غاية الصعوبة. كما يجب أن يمتلك المترجم مؤهلات تحريرية جيدة في لغته الأم (النحو، والإملاء، والتعبيرات المسكوكة، والثقافة العامة...)، وأن يكون محبا للاطلاع، ومتميزا بالفضول المعرفي، ومحترما للأخلاقيات المهنية.

تقودنا هذه الملاحظات إلى أن الترجمة القانونية تطرح صعوبات خاصة، ترجع إلى المبادئ المفهومية والسوسيولوجية، واللسانية، والثقافية، والمنهجية...، التي يستحضرها المترجم في هذا المجال (مجال الترجمة القانونية)[1].

(1) *Gonzalez, Gladys, L'équivalence en traduction juridique.*

وستتوزع القضايا التي سنطرحها في هذا البحث على المحاور الآتية: سنقف بداية على أهم الدوال المشكلة لنسيج العنوان، وسنخصص القسم الأول لمقاربة أهم الخصائص الثقافية للنص القانوني، ثم ننبري في القسم الثاني لاستعراض أهم خصائصه اللسانية، وسنختم بأهم الخلاصات والاستنتاجات.

1. ما النص القانوني؟

لقد احتاج الناس منذ ظهور التجمعات البشرية الأولى إلى تنظيم حياتهم والعلاقات فيما بينهم، فوضعوا أسسا للتعامل تسعى جميعها إلى هدف أساس هو تحقيق العدالة والنظام والإنصاف، فكان النص القانوني من أوّل النصوص المكتوبة، وربما الشفهية أيضا التي وضعت لتحقيق تلك الغايات[2].

ورغم أن مجال اهتمام رجال القانون هو هذه النصوص تحديدا، فإنّنا قلَّما نجد تعريفات للنص القانوني في دراساتهم ومؤلفاتهم، وعادة ما يستعيضون عن ذلك بتعريف القاعدة القانونية وبيان خصائصها ونطاق إعمالها وأوجه التمييز بينها وبين القواعد الاجتماعية الأخرى (كقواعد العادات والتقاليد، وقواعد الأخلاق، وأوامر الدين ونواهيه...). وتصاغ القواعد القانونية على هيئة نصوص، ومن ثم فإن حديث رجال القانون عن فحوى النص القانوني هو حديث عن القاعدة القانونية، وحديثهم -رجال القانون- عن خصائص القاعدة القانونية هو حديث عن خصائص النص القانوني الذي يتضمن مبادئ عامة[3].

وحاصل ما يستفاد من ذلك أن رجال القانون يطلقون "النص" ويعنون به (المادة)؛ إذ يتألف القانون من عدد من النصوص؛ أي المواد. وتحمل كل مادة منها حكمًا واحدًا على الأقل، وغالبًا ما يقال في الأحكام القضائية: تنص المادة (كذا) من القانون رقم (كذا) على (كذا). ومعنى ذلك أن (النص/ المادة) هو

(2) ينظر: كلود وهبه، حكمت المحكمة، ص38.

(3) ينظر: سعيد أحمد بيومي، لغة الحكم القضائي، دراسة تركيبية دلالية، ص26.

أصغر وحدة لغوية مستقلة ترد في قانون وتتضمن قاعدة قانونية؛ أي فرضًا وحكمًا ملزمًا[4].

ولا ترجع خصوصية "النص القانوني" إلى محتواه القانوني فحسب، بل يمكن تفسيرها بخصوصياته اللغوية أيضا[5]؛ فهذا التخصص "يقع في المنطقة الرمادية بين القانون واللغة؛ فالمعنيون بالقانون يعتقدون أن هذا الموضوع يخرج عن دائرة اهتمامهم، وربما أحيانا، عن دائرة قدرتهم وخلفيتهم، في حين يعتقد المعنيون باللغة أنهم غير مؤهلين لبحث هذا الموضوع الذي يتطلب في المقام الأول معرفة القانون. ونتيجة لاعتقاد كل جانب بأن الآخر هو المعني بأمر تدريس اللغة القانونية، فقد نشأت فجوة لا تجد من يملؤها"[6].

2.أسئلة الترجمة:

لقد سعى العديد من المنظرين والباحثين إلى تطوير الجانبين النظري والتطبيقي للترجمة القانونية بمعالجة قضاياها وإشكالياتها ومظاهرها المختلفة، ومن بين هؤلاء قانونيون، ولسانيون، ومترجمون... وتعكس دراساتهم ومقارباتهم المتنوعة، ارتباطا مباشرا بمجالات تكوينهم وخبراتهم.

وقد استفاد تطوير الجانب النظري والتطبيقي للترجمة القانونية، بشكل خاص، من الأعمال البحثية في أوروبا وكندا، ومن أشهر المنظرين الأوروبيين الذين ذاع صيتهم في هذا المجال نذكر: جيرار غوني دي غروت (Gérard-René de Groot) رجل القانون المقارن في جامعة ليمبورغ Limburg وماستريخت (Maastricht) (هولندا)، ورودولف ساكو (Rodolfo Sacco) الأستاذ بجامعة توران (Turin) (إيطاليا)، وجيرار كورنو (Gérard Cornu)الأستاذ بجامعة القانون والاقتصاد والعلوم الاجتماعية بباريس (Paris) (باريس3)، وجان لوي سوريو (Jean-Louis Sourioux) الأستاذ بجامعة أوريلان

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص26.

(5) حافظ إسماعيلي، لغة النص هوية النص.

(6) محمود محمد علي صبره، أصول الصياغة القانونية بالعربية والإنجليزية، المقدمة.

(Orléans) (فرنسا)، وبيير ليرات (Pierre Lerat) الأستاذ المبرز في النحو (باريس3) وغيرهم كثير[7].

وتتلخص أهم القضايا التي حاول هؤلاء الباحثون الإجابة عنها فيما يلي: إذا كانت الترجمة هي عملية نقل نص من لغته الأصل (اللغة المصدر) إلى لغة أخرى تسمى لغة هدف؛ نقلا يتوسل بالتحليل والتركيب والشرح والتفسير والتأويل:

فما هي السبل الكفيلة بنقل سليم يضمن عبور النص القانوني المترجم من اللغة الأصل إلى اللغة الهدف مع احترام إرادة المشرع؟

وهل يجوز للمترجمين في مجال القانون ما يجوز لغيرهم؟

وهل يكفي النظر في صياغة الأساليب والدلالات والمفاهيم الموجودة في النص الأصلي بصورة سليمة وواضحة للقول إن الترجمة القانونية ناجحة أو فاشلة؟ ...

إن ربط الأسئلة المطروحة بالنَّص القانوني على وجه التخصيص يعني أن هذا النص مختلف ومتميز عن غيره من النصوص الأخرى. ولعل هذه الاعتبارات هي التي دفعت عالم القانون واللساني ج. ك. جيمار (Jean-Claude Gémar) إلى وضع تصنيف للإشكاليات المتأصلة في الترجمة القانونية أرجعها إلى عوامل أساسية:

الطابع المعياري أو الإلزامي للنص القانوني، الذي يترك هامشا ضيقا جدا للمترجم فيما يتصل باختيار المصادر اللغوية المتاحة؛ إذ يتعين على المترجم أن يكون على بينة بما ينبغي له التصرف فيه بحرية، وما يجب أن يتقيد فيه بالمصطلح القانوني والعبارة القانونية،

(7) *Gonzalez, Gladys, L'équivalence en traduction juridique.*

خطاب (لغة) القانون، ومصطلحاته، وتقنياته، وآلياته، ومؤسساته، ومفاهيمه، والظواهر الأخرى الخاصة بمجاله، وأسسه الاصطلاحية التي هي أيضا غامضة بل مبهمة أحيانا...،

التنوع السوسيوسياسي للأنظمة القانونية، وتعددها وتنوعها،

العناصر التي تتحكم في مسألة التوثيق؛ إذ يتميز مجال القانون بوفرة المصطلحات المتعددة المعاني التي من الصعب نقلها بسبب الشروط السوسيوثقافية للمجتمعات...[8].

ويستفاد من ذلك أن الحاجة ماسّة إلى نهج مقاربة متعددة الاختصاصات في مجال الترجمة القانونية؛ لأنها تمرين معقد يستوجب القيام به تكوينا عميقا في مجال القانون، وتمكُّنا من اللغة المصدر واللغة الهدف، إلى جانب المهارات التحريرية التي تمكن من التعبير عن الفروق الدقيقة بين النص في اللغة الأصل، والنص في اللغة الهدف بالدقة المطلوبة.

النص القانوني: خصائصه الثقافية واللسانية:

تفرض المحددات الثقافية واللغوية للقانون أن يمارس في إطار مؤسسي محدَّد بدقة؛ فلكل مجتمع نظامه القانوني الخاص، وهذا ما يعبر عنه بوضوح القول اللاتيني المأثور (Ubi societas ibi jus) "حيث يوجد مجتمع يوجد قانون"؛ فالأنظمة القانونية ترتبط بالمجتمعات التي صاغتها ارتباطا وثيقا؛ إذ إن لكل مجتمع بُنَى اجتماعية وثقافية ولغوية مختلفة طُورت حسب ظروفه الخاصة، ولذلك تختلف المفاهيم والضوابط القانونية وتطبيقات القانون من مجتمع إلى آخر، وهذا ما يفرض على المترجم أخذ الحيطة والحذر.

1.3. النص القانوني وخصائصه الثقافية:

نعني بالخصائص الثقافية هنا، الشروط والمحددات العامة التي يتعين على المترجم مراعاتها قبل الشروع في الترجمة.

(8) *Gonzalez, Gladys, L'équivalence en traduction juridique.*

فهناك قواسم مشتركة بين الأنظمة القانونية، ولكن بما أن كل جماعة اجتماعية تطور قانونا خاصا بها، فليس هناك في هذا المجال قوانين علمية كونية تسمح للمتخصص في المادة أن يعالج الإشكالات بالشكل نفسه. وبهذا المعنى فإن لغة القانون في بلد ما هي لغة خاصة بقانون ذلك البلد وهي ممثله اللغوي والثقافي[9]. وهذا يكسب القانون، باعتباره ظاهرة اجتماعية، ومنتوجا ثقافيا، طابعا فريدا في كل مجتمع؛ إذ ينظم كل مجتمع قانونه أو نظامه القانوني وَفق التصورات التي لديه، ووفقا للبنية التي يريد أن يَمنحه. ومن هذا المنطلق، فإن الخطاب القانوني يحمل أبعادا ثقافية لا تظهر فقط في مفرداته، ومصطلحاته الخاصة، بل تظهر أيضا في الطريقة التي يعبر بها عنه في نظام قانوني ما كما سنرى[10]. وهذا كله يعكس رؤية للحياة والكون.

1.1.3. القانون ظاهرة وطنية:

يشكل كل قانون وطني نظاما قانونيا ذا جهاز مفهومي خاص، قائم على بنية تصورية، وقواعد للتصنيف، ومصادر محددة، ومقاربات منهجية ومبادئ سوسيو اقتصادية[11]. ولكل هذا آثار على ترجمة القانون عندما يكون التواصل مُوجها عبر لغات وثقافات وأنظمة قانونية مختلفة. إن القانون مفهوم مجرد وكوني، ينعكس في قوانين مكتوبة وضوابط عرفية تؤثر على سلوكات الأفراد في مختلف البلدان. وهذا ما يجعل القانون مرتبطا "ارتباطا وثيقا بالحدود الجغرافية والوطنية واللغوية، وهذا سبب آخر وراء تميز اللغة القانونية. وبالانتقال من بلد إلى آخر، ننتقل من نظام قانوني وقضائي، إن لم يكونا مختلفين تماما، فهما مختلفان إلى حد بعيد. وقد يعتمد البلد الواحد نظامين قانونيين مختلفين. فكيف يمكن توحيد المعنى بين هذه الأنظمة المختلفة التي قد لا تتألف من الحقائق نفسها؟"[12].

(9) *Ibid.*
(10) *Ibid, Voir Chap2.*
(11) *Deborah Cao, 2007, Translating Law, p23.*
(12) كلود وهبه، حكمت المحكمة، ص39.

2.1.3. الأنظمة والعائلات القانونية:

إن الأنظمة القانونية الكبرى في العالم بحسب القانون المقارن، أصناف متنوعة. ونقصد بالنظام القانوني هنا طبيعة القانون ومحتواه بشكل عام، والبُنى والمناهج التي شُرِّع وحُكِّم وأُدِير عبرها في ولاية قضائية ما[13].

فالأنظمة أو العائلات القانونية في العالم، بحسب تصنيف ديفيد وبريرلي (David and Brierly) هي: القانون الجرماني الروماني (القانون المدني الأوروبي)، والقانون العام (common law)، والقانون الاشتراكي، والقانون الهندي، والقانون الإسلامي، والقانون الإفريقي، وقانون الشرق الأقصى[14]. وتوجد بحسب زفيكرت وكوتز (Zweigert and Kotz) ثماني مجموعات كبرى من الأنظمة القانونية، هي: الرومانية والجرمانية والشمالية والقانون العام والقانون الاشتراكي وقانون الشرق الأقصى والقانون الإسلامي والقانون الهندي. والقانون العام والقانون المدني[15].

وتنضوي تحت لواء القانون التشريعي العام، إنجلترا وويلز والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ونيوزيلندا وكندا وبعض المستعمرات البريطانية السابقة في إفريقيا وآسيا مثل نيجيريا وكينيا وسنغافورة وماليزيا وهونغ كونغ. أما دول القانون المدني فهي: فرنسا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا والنمسا ودول أمريكا اللاتينية وتركيا وبعض الدول العربية ودول شمال إفريقيا واليابان وكوريا الجنوبية. كما توجد أيضا أنظمة مختلفة تعتمد مرجعيات مستمدة من أكثر من عائلة قانونية واحدة؛ فهي ذات نظام قانوني هجين يمتح من القانون العام ومن القانون المدني، ومثال ذلك إسرائيل وجنوب إفريقيا ومنطقة الكيبك بكندا وولاية لويزيانا بأمريكا وسكوتلاندا والفيليبين واليونان، ويضاف إليها كذلك

(13) *Deborah Cao, 2007, Translating Law, p23.*

(14) *David René and Brierley John, p20-31. Voir Deborah Cao, p24.*

(15) *Zweigert, Konrad and Kotz, An introduction to comparative law, Voir Deborah Cao, p 24.*

قانون الاتحاد الأوروبي. أما الصين فقانونها شكل هجين منفصل يمزج بين القانون الصيني العتيق والقانون المدني والقانون الاشتراكي. وقد أشار ديفيد وبريرلي (David and Brierly) إلى أن لكل نظام أو عائلة قانونية مميزات خاصة ومعجما يستعمل للتعبير عن المفاهيم، وقواعد مرتبة وفق تصنيفات، وله تقنيات للتعبير عن القواعد وتأويلها وهو متصل برؤية خاصة تحدد بها الطريقة التي سيطبق بها القانون والقوالب التي سيوظف بها القانون داخل المجتمع[16].

3.1.3 المدارس القانونية ومنطلقات التفسير:

لا تعتمد المدارس القانونية منهجا واحدا في تفسير النصوص القانونية؛ فهناك مدارس تعتمد التفسير اللفظي للنص القانوني، وهذا ما يسمى مدرسة الشرح على المتون (l'école de l'exégèse). ويقوم التفسير على فهم المترجم لألفاظ النص ومفاهيمه القانونية، حتى يتمكن من إعطاء هذه الألفاظ والمفاهيم المصطلح القانوني المناسب، وصياغة النص صياغة صحيحة. وترى مدارس أخرى أن الشرح على المتون لا يكفي وحده لتفسير النص القانوني؛ لذلك لا بد أن تصاحبه قاعدة هامة أخرى وهي تفسير فحوى النص أو روح النص (l'esprit du texte)، وهذا يتطلب دراسة قانونية دقيقة وتمعنا كبيرا في الموضوع الذي يعالجه النص القانوني. ففهم فحوى النص يوجب على المترجم أن يكون ذا تكوين قانوني يمكّنه من دراسة النص القانوني دراسة قانونية دقيقة حتى يستوعب الموضوع القانوني الواجب ترجمته من خلال النص القانوني(17).

4.1.3. فروع القانون:

يستقل كل نص قانوني عن غيره من النصوص الأخرى بمضمون محدد، لكن هذا لا يعني أن هذه الاستقلالية تعزل النصوص القانونية عن بعضها البعض؛ فالنصوص القانونية تشكل في مجموعها بنيانًا مرصوصا، ولذلك يتعين

(16) *Ibidem.*

(17) فتيحة ناصر، مشكلة الترجمة على ضوء بعض نصوص القانون المدني، ص44.

فهم هذه النصوص وتطبيقاتها بوصفها كلا متماسكًا لا يتجزأ، وبما لا يهدر أحكام جانب منها؛ فالنص القانوني ينتج معناه بالتفاعل المستمر بين أجزائه، ولا سبيل إلى إدراك دلالته والوقوف على مرمى المشرع من وراء سنه ما لم يكن متماسكًا ومنسجمًا مع غيره من النصوص[18].

ولقد ميز فروبلوفسكي (Wroblewsky) بين ثلاثة أقسام فرعيّة في اللغة القانونيّة هي: اللغة التشريعيّة، واللغة العلميّة، واللغة القانونيّة المشتركة. كما أشار جون لوك بينفورنيس (Jean Luc Penfornis)، إلى وجود مقولات فرعيّة خاصَّة بكل فرع قانوني، ومثل لذلك بمصطلح (obligation)[19]، الذي تختلف معانيه باختلاف استعمالاته فمعناه في القانون المدني، يختلف عن معناه في القانون التجاري؛ إذ يكون الوجوب في القانون المدني هو الرابط القانوني بين شخصين أو مجموعة من الأشخاص لتقديم خدمة ما. أما في القانون التجاري، فهو سند صادر عن شركة مساهمة تقترض رأس مال مهمًا عادة ما يكون لمدة طويلة بتفييء الدَّين إلى أقساط متعددة.

والشيء نفسه يمكن أن يقال عن مصطلح "المنازعات القضائيّة" (contentieux) ومصطلح "المصالح القانونيّة" (services juridiques) وذلك تبعًا للقانون المعني في النظام القانوني الفرنسي. فبالنسبة إلى ر. دوبوك (R. Dubuc)، فإن "المنازعات" (contentieux)، هي المصلحة التي تعنى بالنزاعات وبشكل أخص في أروقة المحاكم، في حين أن "المصلحة القانونيّة" (service juridique) يمكن أن توجد في شركة تجاريّة تعالج الشؤون القانونيّة ومن ضمنها الدعاوى[20].

وأخيرًا، يؤكد ف. هوبرت (F. Houbert) وكريستين شميت (Christine Schmidt) أن لغة القانون هي لغة متعددة؛ لأن المعجم المستعمل في

(18) سعيد بيومي، لغة الحكم القضائي، دراسة تركيبية دلالية، ص9.

(19) "الوجوب".

(20) أودري لاور، هل هناك لغة قانونية؟، ص ص227-234.

العقود والتأمين مثلًا، يختلف عن المعجم المستعمل في المحاكم أو التشريع. وتذكر كريستين شميت (Christine Schmidt) في كتابها "مدخل إلى اللغة القانونيّة الفرنسيّة 1997م" أن الصيغة اللاتينيّة لا تستعمل إلا في القانون الأمومي (droit matrimonial) الفرنسي، بينما تتجاهلها فروع القانون الفرنسي الأخرى، بل يتجاهلها أيضًا الفرع نفسه الذي هو القانون المدني[21].

يعكس وجود لغة قانونيّة، إذن، وحدة القانون باعتباره خصوصيّة ثقافيّة للنظام القانوني الذي أنتجها ويغذيها باستمرار، غير أن هذه اللغة تشمل بالموازاة مع ذلك تقسيمات فرعيّة متعددة أكثر من وجود الوظائف الخاصة في القانون، ولها معجمها الخاص (القانون المدني، القانون التجاري) وهذا ما يدعو إلى افتراض تنوع لغات القانون (القانون المدني والقانون التجاري...)[22].

5.1.3. أي ترجمة قانونية نريد؟

لا تتحقق الأهداف المتوخاة من الترجمة إلا إذا كانت الغاية منها واضحة، وفي هذا السياق نميز تبعا لديبورا كاو (Deborah Cao) بين ثلاثة أنواع من الترجمة القانونية حددتها بناء على الهدف المتوخى منها[23].

أولا: قد يكون الهدف من الترجمة معياريا (Normative). وهنا نكون بصدد عملية إنتاج نص قانوني مماثل تماما، وقد مثّلت كاو لذلك بالقانون الكندي؛ حيث يصدر النص القانوني باللغتين الفرنسية والإنجليزية، وتصدق الملاحظة نفسها على النصوص القانونية الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة،

ثانيا: قد يكون الهدف من الترجمة القانونية إخباريا. ويشمل هذا الصنف ترجمة القوانين الأساسية وقرارات المحاكم، وكذلك المؤلفات الأكاديمية، إلى غير ذلك من النصوص القانونية، وخاصّة إذا كان الهدف من الترجمة هو إيصال

(21) المرجع نفسه.

(22) المرجع نفسه.

(23) *Deborah Cao, translating law, pp13-15.*

معلومة إلى القارئ المستهدف. ويوجد هذا النوع من الترجمة في القضاء أو النظام القانوني الموحَّد اللغة. ويكمن وجه الاختلاف مع النوع الأول في أن الصنف الأول يعتبر النص القانوني المترجم ذا حجية لا تقل عن حجية النص الأصل. والمثال على ذلك ما نجده في كندا؛ إذ يحرّر النص القانوني الأصلي بإحدى اللغتين الفرنسية أو الإنجليزية أو العكس، ويحظى النص المترجم بالحجية نفسها في الحالتين كلتيهما. والشيء نفسه يحدث في منظمة التجارة العالمية؛ إذ تحرر النصوص بلغات مختلفة (الفرنسية والإنجليزية والإسبانية) ثم تترجم إلى لغات أخرى على سبيل الإخبار فحسب، وفي هذه الحالة لا تحظى الترجمة بالحجية نفسها التي يمتلكها النص الأصلي.

ثالثا: الترجمة القانونية ذات الهدف القانوني والقضائي العام، ويكون الهدف منها بالأساس هو الإخبار. ويستعمل هذا النوع من النصوص المترجمة في الوثائق القضائية كوثائق إثبات. وتشمل نصوص اللغة الهدف وثائق قانونية كالمرافعات والعقود والاتفاقيات كما تضم كذلك نصوصا عادية كالمراسلات الخاصة والسجلات والشواهد وتقارير الخبرة.

2.3 الخصائص اللسانية والأسلوبية:

لا تتحدد هوية النص القانوني بمحتواه فقط، بل بلغته أيضا؛ فـ"القانون يحيا بالكلمات". ويتفق فلاسفة القانون على أن اللغة القانونية هي لغة معيارية تنتظمها ضوابط على مستوى الخلق (création) والإنتاج والتعبير[24]. وهذا يعني أن اللغة المستعملة في القانون، أو المصادر القانونية لها تجليات واسعة، ترتبط بالوظيفة الأساسية للقانون في تنظيم كل أنماط السلوكات الاجتماعية. **لكن فيم تختلف لغة القانون عن اللغة المتداولة (لغة الاستعمال اليومي)؟**

(24) *Deborah Cao, translating law, p15.*

1.2.3. ما بين اللغة القانونية واللغة العادية:

لا يرجع تميز النص القانوني إلى محتواه القانوني فحسب، بل يرجع إلى لغته الخاصة أيضا؛ أي اللغة القانونية، وهي مزيج بين أسلوبين: اللغة المتداولة (لغة الاستعمال اليومي) التي تتيح للناس جميعا فهم حقوقهم وواجباتهم، وهذا هو أساس القانون، واللغة التقنية المتخصصة التي تسمي الأمور بأسماء دقيقة محددة قصد منها المشرع مقصدا معينا لا يحتمل التبديل[25].

إن لغة القانون في أي بلد من البلدان هي اللغة الرسمية لهذا البلد، ورغم ذلك فإن الخطاب القانوني يبقى سجلا مختلفا عن اللغة العادية المتداولة، مما يساعد على خلق محور آخر من التمييز الاجتماعي والطبقي، كما يخلق أنظمة قانونية تختلف من مجتمع إلى آخر.

لقد اهتم العديد من الباحثين بأوجه العلاقة الممكنة بين اللغة المتداولة ولغة القانون في فرنسا مثلا، ومن هؤلاء فردريك هوبرت (Frédéric Houbert)، الذي وجد بين اللغتين (اللغة العادية، واللغة القانونية) تاريخًا مشتركًا طويلًا؛ فكل واحدة منهما تستلهم الأخرى، فالمفردات القانونيّة توجد في اللغة المتداولة والعكس صحيح، رغم الاختلافات الدقيقة بينهما[26].

وتستلهم اللغة القانونية، بحسب فردريك هوبرت (Frédéric Houbert)، وجيرار كورنو (Gérard Cornu) اللغة المتداولة لتشكل معجمها الخاصّ. فلكل كلمة معنى خاص تفرضه الوضعيّات التي تستعمل فيها. ومن خلال هذا المعجم القانوني تولّدت، بحسب هذين الكاتبين، ثنائية بين ألفاظ تنتسب حصريًّا إلى القانون، وأخرى ترتبط مباشرة باللغة المتداولة(27)؛ فالمفردات ذات الطبيعة القانونيّة الحصريّة هي الكلمات التي تستعصي على فهم الشخص

(25) كلود وهبه، حكمت المحكمة، ص38.

(26) أودري لاور، هل هناك لغة قانونية؟، ص ص227-234.

(27) المرجع نفسه.

الذي لا يعرف القانون؛ فهي كلمات تقنيّة ودقيقة ومحكومة بالسياق الذي تُستعمل فيه[28].

ومن هذا المنطلق ليس بإمكان المصطلحات القانونية ذات "الانتماء المزدوج" أن تُؤسس معناها بشكل حصري على اللغة المتداولة والعكس صحيح. فاستعمال المفردة أو العبارة (سياق استعمالها) هو المهم، وليس شكلها اللساني، إلا أن هذا لا ينفي وجود تأثير متبادل، أو التفكير في أن اللسانيّات القانونيّة الفرنسيّة مثلا، تجد أصلها في اللغة الفرنسيّة المتداولة قبل أن تتطور بشكل مستقل ومتميز كليًّا.

وبهذا المعنى يرى بعض الباحثين من أمثال جون لوك بينفوغرني (Jean Luc Penfornis)، وليرات (Lerat)، في المعجم القانوني لغة اختصاص (تسمى أيضًا لغة تقنيّة أو لغة خاصة)؛ لأنها لغة فريدة وخاصة بالحقل الذي تُطبق فيه؛ أي حقل القانون. وقد ذهب فروبلوفسكي (Wroblewsky) إلى أبعد من ذلك عندما تحدث عن لغة "اصطناعيّة" في مقابل لغة "طبيعيّة" التي هي اللغة المتداولة[29].

واهتم باحثون آخرون، بالموازاة مع هذه النظرة الدلاليّة، بدراسة الطابع المعياري بهدف تحديد وجود لغة قانونيّة في النظام القانوني. والتزم باحثون آخرون، منهم جورج ليغولت (Georges Légault)، بالنظر في أعمال سابقة. ففضلًا عن علم الدلالة فكر ج. ليغولت (G. Légault) في الطابع الوصفي ليبرهن على وجود لغة قانونيّة. غير أنه استنتج أنه لا شيء يوجد بين القانون المدني (الذي يصف الحقوق) والقانون الجنائي (الذي يحدّد الجرائم)، وأن النظرة الوصفيّة لا تسمح، نهائيًا، بتحديد لغة القانون في النظام القانوني، ومن ثمة وجب تبني مقاربة أخرى هي المقاربة المسماة بالمقاربة المعياريّة. فإذا كان اختلاف الأنظمة القانونية والاختلافات الثقافية يشكل مصدر صعوبة للمترجم القانوني، فإن الخصائص اللسانية تسهم بدورها في تعقيد ترجمة النص القانوني

(28) المرجع نفسه.

(29) المرجع نفسه.

وصعوبته، وهذا ما يفرض على مترجم النص القانوني أن يراعي الخصوصيات المعجمية والتركيبية والدلالية التي تجعل من النص القانوني سجلاّ مختلفا عن اللغة العادية.

2.2.3. ازدواجية اللغة القانونية ومفارقاتها:

يتطلب القانون قدرا كبيرا من الدقة والوضوح، فأي شكل من أشكال الغموض يمكن أن يؤثر في فحوى النص القانوني، وفي حجيته(30). لكن اللبس واللاتحديد يظلان أحد سمتين من سمات اللغة القانونية، وهذا ما يعبّر عن مفارقة واضحة.

فإذا كانت لغة النص القانوني لغة خاصّة ولغة اختصاص، شأنها في ذلك شأن لغات أخرى، فإنها تتميز عن هذه اللغات كلّها. فلغات الاختصاص تتألف من حقائق ومفاهيم ثابتة لا تتغير؛ والمعنى في النص الطبي يبقى واحدا لا جدال فيه مهما تبدّلت اللغة التي تعبر عنه. والمفاهيم الدالة على أعراض أمراض القلب مثلا، هي واحدة وموحدة علميا، ومحددة وواضحة، ولا يمكن أن يخطئ طبيبان يستعملان لغتين مختلفتين، فيخلطان بينها ويفسرانها بطريقة مختلفة، أو أن يلجآ إلى التأويل في فهم معناها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى اللغة الكيميائية، والفيزيائية، والهندسية، وسواها من اللغات المتخصصة. أما في القانون، فإن المعنى يخضع لمؤثرات خارجية منها ما هو ثقافي، وما هو اجتماعي، وما هو لغوي تركيبي(31).

وقد وضع جاك بيلاج (Jacques Pelage) سُلَّمية بحسب قرب التخصصات من الرياضيات أو بعدها عنها جاءت على النحو الآتي:

(30) محمد الهادي الطرابلسي، مسالك البحث عن المعنى في النص القانوني، ص530.
(31) كلود وهبه، حكمت المحكمة، ص39.

القانون/ العلوم الاقتصادية/ العلوم الاجتماعية/ العلوم البيولوجية/ العلوم الفيزيائية/ الرياضيات.

وُضع القانون في النقطة القصوى من علم الرياضيات الذي يعتبره العلم الذي يمنح المرجعية الكبرى للعمليات الكونية. فالأدوات الرياضية مهمة جدا في الاقتصاد، وفي العلوم التي تعتمد على الملاحظة، ولكنها غائبة في القانون بوصفه تخصصا معياريا[32].

ولا تتألف "اللغة القانونية، رغم طابعها الكوني، من مصطلحات كونية كما هي الحال في لغة الحساب أو الرياضيات، بحيث لا يبقى أي مجال للتأويل، فهي مرنة؛ لأن مصطلحاتها وتراكيبها تجعلها تحتمل تأويلات وتفسيرات مختلفة، حتى من مستعملي اللغة الواحدة ومن أبناء البلد الواحد إلى درجة أننا نجد من الباحثين من يرى هذا الغموض مقصودا، فهو استراتيجية أو تقنية لتمويه المعنى، وترك مجال للتصرف بالقانون، وتأويله بحسب ما يناسب القضية المطروحة. وفي المعاهدات والاتفاقات الدولية، يمكن أن يكون الغموض تقنية دبلوماسية. فيمكن تشبيه النص القانوني في هذا الإطار بالنص الأدبي"[33].

وتساعد هذه المرونة على مواكبة النصوص للتغيرات والتطورات التي تحدث في المجتمع؛ إذ ليس من المستساغ أن تتغير التشريعات كلما حدثت تغيرات بسيطة ونوازل جديدة. والمؤكد أن مرونة اللغة تسمح بتكييف التشريعات مع التغيرات الجديدة دون إخلال بفحوى النصوص التشريعية؛ فالمشرع الحكيم هو الذي يترك مجالا فسيحا لتطور القانون، فلا يحكم عليه بالجمود، ولا يجعله أسير لحظة محددة.

ويكمن وجه المفارقة هنا في أن لغة القانون "يجب أن تكون واضحة دقيقة. فاللغة المعقدة تجعل القانون مغلقا، كما أن اللغة غير الدقيقة تجعل القانون

(32) *Jacques Pelage, La traductologie face au droit. www.tradulex.com/Actes2000/pelage.pdf*

(33) كلود وهبه، حكمت المحكمة، ص39.

مبهما. ويجب أن يكون للتشريع لغة فنية خاصة به، يكون كل لفظ فيها موزونا محدود المعنى. ولا يجوز أن يتغير معنى اللفظ الواحد باستعماله في ظروف مختلفة. كما أنه إذا عبر عن معنى بلفظ معين، وجب ألا يتغير هذا اللفظ إذا أريد التعبير عن هذا المعنى مرة أخرى. ولا يتنافى أن تكون لغة التقنين غنية وأن تكون بسيطة تنزل إلى مستوى الجمهور"[34].

فالنص القانوني يعاني من "التعدد اللغوي الذي يتجلى في التقسيمات الاجتماعية واللسانية، التي تصارعها اللغة القانونية لإثبات نفسها. وهذا يعني بطريقة ما، أن اللغة القانونية تتحدد بوصفها موضوعا متخصصا عبر مجهودها الدائم لتستثني نفسها وتميزها عن الخطابات واللغات التي تحيط بها. لذلك، فإن اللغة القانونية لا تراقب اللغة العادية فقط، وإنما تجعل نفسها صعبة المنال على الناس العاديين"[35]. وحتى يبقى النص القانوني مختلفا ومتميزا عن باقي النصوص، فإنه يستثمر لغة متخصصة يلجأ إليها في نصوصه للتعبير عن مفاهيمه؛ فهي ليست لغة موحدة المصطلحات كما ذكرنا، ولا هي موحدة المفاهيم والحقائق بحكم انتمائها إلى بيئات جغرافية وثقافية ووطنية مختلفة[36].

3.3.الخصائص المعجمية – الدلالية:

يرجع غموض النص القانوني وتعقده إلى غموض المعجم القانوني، ونعني بذلك مجموع المصطلحات التي تنتمي إلى حقل القانون. وتكاد هذه الخاصية تكون الأبرز والأوضح؛ لأنها تكشف الطبيعة التقنية للغة القانونية. فكثيرا ما يكون المعجم القانوني للغة ما واسعا؛ لأنه ناتج عن قانون خاص بنظام قانوني معين وعاكس له في الآن نفسه.

(34) الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري، على أي أساس يكون تنقيح القانون المدني المصري، الجزء الثاني، ص115.

(35) فاطمة الزهراء لمراني، السلطة وخطاب قاعة المحكمة، ص152.

(36) كلود وهبه، حكمت المحكمة، ص40.

فإذا كانت اللغة هي مجموع المفردات والجمل المشكِّلة لخطاب ما سواء أكان مكتوبًا أم منطوقا؛ خطابٍ ينتمي إلى بلد معين وإلى مجال محدد (مثل: القانون والرياضيات)، فإن التساؤل عن وجود لغة للقانون هو سؤال جوهري سواء من وجهة نظر تأويل القانون وتطبيقه أو من وجهة ترجمته؛ لأن كل مفردة تحمل معنى ولها تأثيرها في النظام القانوني الوطني[37].

ولذلك فإن "بداية تفكيك النص القانوني، سواء تعلق الأمر بفهمه أو تفسيره أو تأويله وترجمته، تبدأ باستخراج معجمه؛ أي باستخلاص ألفاظه والوقوف على مصطلحاته، وفي هذه الحالة يفرق بين الألفاظ المعجمية التي ترتبط بمعان لغوية عامة، وبين المصطلحات الفنية التي لها علاقة وطيدة بتخصصات قانونية لا بد من الحفر عن جذورها في تربة تلك التخصصات، وفي الحالتين فإنه لا مندوحة للمتعامل مع النص القانوني، تفسيرا أو ترجمة من الاستعانة بالمعاجم اللغوية للوقوف على معاني الألفاظ وفهم سياقاتها المختلفة (تاريخية، ثقافية، فلسفية...)، وخاصة القواميس القانونية المتخصصة، فضلا عن الاستعانة بالقواميس الثنائية اللغة بين لغة الانطلاق ولغة الوصول"[38].

والمؤكّد أن الترجمة القانونية ليست هي مسألة حسن استعمال قواميس نجد فيها المقابل في اللغة بطريقة عشوائية نختار بكل بساطة المقابل الأول الذي يورده القاموس. فمن المعلوم أن أفضل مرجع في الترجمة القانونية هو القانون نفسه في اللغتين المصدر والهدف. ولكن ما العمل عندما تختلف الأنظمة القانونية والقضائية وتختلف معها المفاهيم والحقائق، فلا يعود ممكنا الاستناد إلى نصين متوازيين في لغتين مختلفتين عن المفهوم نفسه أو الموضوع نفسه؟[39].

(37) أودري لاور، هل هناك لغة قانونية؟، ص ص227-234.

(38) يحي بعيطيش، النص القانوني، خصائصه الإنسانية واللسانية، ص17.

(39) كلود وهبه، حكمت المحكمة، ص40.

فلكل نظام قانوني خصوصياته، ولا شك في أن المعجم القانوني يعكس خصوصية ذلك النظام (القانوني)، ويظهر هذا جليا في مجال الترجمة تحديدا؛ إذ ينجم عن اختلاف الأنظمة القانونية، العديد من المصطلحات القانونية، وهذا يعني ضمنيا أن نظام لغة من اللغات قد لا يستجيب بشكل كلي للمصطلحات المتداولة في نظام لغة أخرى؛ فمشكل غياب المعادلات الموضوعية يعتبر مشكلا رئيسا في الترجمة القانونية للاعتبارات التي أسلفنا.

وترجع صعوبة ترجمة المصطلح القانوني إلى كونه مصطلحا ثلاثي الأبعاد بالمعنى الذي نجده في سيميائيات ش.س. بورس (Ch.S. Peirce)، فَوِفْقا لهذه النظرية فإن للمصطلح بعدا لغويا، وبعدا مرجعيا، وبعدا مفاهيميا[40]. وعليه، ففي الترجمة عامة، نادرا ما نجد مكافئا مماثلا تماما وفقا للأبعاد الثلاثة المذكورة مما يضعنا أمام احتمالين اثنين. أولا، ألا نجد مكافئا للمصطلح المراد ترجمته، وعليه تُستحدث كلمات ومصطلحات جديدة (pléonasme). وثانيا، أن نجد مصطلحات مكافئة قانونيا ولا وظيفيا كذلك.

إن مجال المصطلحية القانونية متسع، ويمتح من مصادر متنوعة. فعدد كبير من المصطلحات مأخوذ من اللغة المتداولة (لغة الاستعمال اليومي)، لكنها تستثمر بدلالات خاصة، بينما لا توجد بعض المصطلحات الأخرى إلا داخل الإطار القانوني. وبعض المصطلحات الأخرى مقتبسة من لغات أخرى، أو ترجع أصولها إليها، وبشكل خاص اللاتينية أو الإغريقية. وفي المقابل فإن دلالة المصطلحات تبقى رهينة سياق خاص، وبحالة محددة، وهذا ما يجعل من اللغة القانونية واحدة من اللغات ذات الدلالات الكثيرة. وعلاوة على ذلك، يحوي كل معجم قانوني خصوصيات مميزة ليست متوافرة في اللغات القانونية الأخرى[41].

(40) *Ch.S. Peirce, Ecrits sur le signe, rassemblés, traduits et commentés par Gerard Deledalle.*

(41) ينظر ذلك في المحور الخاص بالخصائص الأسلوبية.

4.3. الخصائص التركيبية:

تتميز اللغة القانونية أيضا بخصائص تركيبية تختلف عن تلك التي نجدها في تركيب اللغة المتداولة؛ إذ يعتمد تركيبها البناء إلى المجهول والجمل الطويلة والمعقدة. فالجمل في النصوص القانونية أطول من مثيلاتها في الأنواع الأخرى من النصوص[42]، ويُفسَّر طول الجمل وتعقيدها في بعض التشريعات أحيانا إلى الطبيعة المعقدة للموضوعات، والصبغة الاحتمالية للقانون التشريعي.

كما تميل معظم اللغات القانونية إلى المبالغة في استعمال الجمل الشرطية، فالشروط والتوقعات من الخصائص اللسانية الإضافية للغة التشريعية التي تستعمل بشكل واسع الانتشار للتعبير عن النوازل. علاوة على خاصية تداولية مهمة وهي أن الفعل المضارع دائما يحمل معنى الإلزام:

يدفع المكتري لصاحب البيت...

يلتزم...

يتعين...

ينتهي العقد...

وتخلق هذه الخصائص اللسانية المميزة حواجز تعوق فهم القراء العاديين، والمترجمين على حد سواء، لمثل هذه الكتابات فهما واضحا. وهكذا، فإن فهم الأحكام التشريعية وترجمتها بالدقة المطلوبة، يحتّمان على المترجم أن يدخل في الحسبان الصعوبات النوعية التي تفرضها هذه العوامل[43].

5.3. الخصائص التداولية:

تدرس التداوليات المبادئ العامة في الخطاب: المرسل، والمتلقي، والقناة، والسياق... وهي مبادئ أساسية يتعين استحضارها في الترجمة القانونية؛ لأنها

(42) *Deborah Cao, translating law, p21.*
(43) *Ibid, p21.*

تقدم إضاءة لا تحملها المكونات اللسانية الأخرى. فبإدخال عنصر الاستعمال نجحت التداولية في تحليل العلاقات والمبادئ اللسانية وغير اللسانية التي تدخل على الخط في رسالة ما.

ويعتمد القانون على الطبيعة الإنجازية للغة؛ فالملفوظات القانونية تنجز أفعالا، وتحدث حقائق وحقوقا. والخطاب القانوني بشكل عام هو خطاب فعل؛ فكل جزء منه يشكل أفعالا خطابية. وتعد الإنجازية والقولبة وسيلتين لغويتين تعبر عن إيديولوجية المؤسسة ودور العلاقات المتدخلة في صناعة القانون التشريعي(44)، لذلك من الطبيعي أن نجد العقود والوصايا تشكل أمثلة لأفعال خطابية ذات فعالية وأن تختلف الكلمات في اللغة القانونية معنى ومضمونا وفاعلية بحسب الناطق ومكان النطق بها وزمانه(45).

وتظهر الخصائص التداولية للغة القانونية بوضوح في الاستعمال المتكرر للدلالة الإنجازية. فعلى سبيل المثال، تُوظف في الوثائق القانونية الإنجليزية كلمتا "قد" و"سوف" بشكل كبير. كما تستعمل بكثرة الأفعال الإنجازية من قبيل "صرح" و"أبلغ" و"تعهد" و"تولى" و"سنَّ" و"تشاور" و"أصلح"، كما يحضر في النص القانوني اعتبار تداولي آخر هو اللبس والغموض الذي نجده في القوانين والعقود التي تفتح المجال لتعدد التأويلات، وهذا ما يجعل المحاكم والهيئة القضائية أحيانا أمام مشاكل لسانية يفرضها البحث عن تأويل مطرد ويقين قانوني.

إن الحديث عن الخطاب القانوني يعني أيضا، الحديث عن القصد. فللقانون مهام خاصة. كما أن لخطاب القانون غاية، أو غايات أيضا أكثر خصوصية. وبسبب هذه الخصائص المميزة للغة القانونية، فإنه يتعين على المترجم، شأنه في ذلك شأن كل مستعملي القانون، أن ينتقل إلى السيرورة

(44) *Deborah Cao, translating law, p21-22.*
(45) *Ibid, p22-23.*

التأويلية للمعنى، ومقصد النص القانوني. ومن ثم يجب أن يتمتع بكفاية لسانية ذات مرجعيات تداولية حتى تسهل للأول عملية الإنجاز وتيسر للثاني فك الشفرة[46].

6.3. الخصائص الأسلوبية:

يشكل الأسلوب القانوني إحدى سمات اللغة القانونية؛ إذ تنظم الأنظمة القانونية مكونات خطابها بطريقة تجعلنا ندرك بشكل يسير أن الأمر يتعلق بنص قانوني. ففي اللغة الفرنسية، مثلا، يقع الفعل في بداية الجملة، وتتسم الجمل بالتوضيحات الطويلة، وبالحشو والإطناب، الذي يرجع بالأساس إلى:

اشتقاق المرادفات من أصول مختلفة،

الرغبة في إحداث أثر بلاغي،

الميل إلى الحفاظ على التقاليد،

الحذر من تفويت المعنى المتوخى لكل كلمة،

الرغبة في تحقيق هدف مزدوج، بل تنميق الكلام وزيادة وضوح المعنى معا[47].

فالإكراه الذي يفرضه الوضوح، يجعل من يصوغ النص القانوني يلجأ في معظم الأحيان إلى تكرار الذوات أو الأشياء. كما تتميز "اللغة القانونية" أيضا بنبرتها الرسمية التي تعزز الطابع الأمري وتستدعي احترامه والتقيد به.

ولا يعني وجود خصائص لسانية مميزة للغات القانونية أننا أمام خصائص أسلوبية عامة تتكرر باطراد في اللغات القانونية؛ فأسلوب النصوص القانونية الألمانية، مثلا، أسلوب مميز؛ فقد طور هذا القانون وَفق نظام منهجي ومنطقي

(46) عز الدين الناجح، الحجاج في الخطاب القانوني، ص36.

(47) ينظر: محمود محمد علي صبره، أصول الصياغة القانونية بالعربية والإنجليزية. وقد عرض المؤلف للأسباب المذكورة بالشرح والتمثيل، ص ص156-160.

ومجرد وتصوري خلال قرون، إذ تُؤطره المبادئ العامة لا المفاهيم التداولية، ويؤطره كذلك استشكال القضايا بدل العمل على الحالات المتوافرة[48].

ونتيجة لذلك، فالقانون المدني الألماني لم يكتب للأشخاص العاديين، بل كتب للمتخصصين[49]؛ فهو يتحاشى عن قصد أن يكون في متناول الجميع، أو أن يبسط حتى يفهم وتدرس نصوصه، ويتبنى لغة تصورية مجردة يجدها الإنسان العادي والمحامي الأجنبي مستغلقة و"غير مفهومة"، لكن بالنسبة إلى خبراء القانون المدربين، وبعد سنوات من الدربة والمراس، فإنهم يدركون "دقته وصرامة أفكاره". ففهمه يفرض على المرء أن يكون على ألفة بالمفاهيم المختلفة والكيفية التي تؤولها بها المحكمة، وأن يكون كذلك على ألفة باللغة القانونية التقنية الألمانية التي تتسم بالدقة والوضوح والكلية والتركيب المعقد إلى درجة أنها وصفت "بالآلة القانونية الحاسبة بامتياز"، و"بالزخرف الدقيق الاستثنائي" ووصفت كذلك بأنها "القانون الخاص الأكثر دقة ومنطقية من حيث لغته عبر العصور". وباختصار فإن القانون المدني الألماني لغة ومنهجا وبنية تصورية هو وليد المدرسة الباندیكتيستية الألمانية التي تجعله يصطبغ بتلك الخصوصيات[50].

ويشكل القانون المدني الألماني بكل هذا نمطا مناقضا لأي أسلوب تشريعي آخر، كالقانون المدني الفرنسي، الذي وضع بطريقة يسهل فهمها على الإنسان العادي، وهو ما يعني وجود أساليب قانونية خاصة في اللغات القانونية المختلفة.

وعموما ليس هناك أسلوب قانوني واحد في الواقع، بل أساليب قانونية تختلف باختلاف المادة المعبر عنها، فأسلوب لغة التشريع يختلف عن أسلوب لغة القضاء، وأسلوب لغة القضاء يختلف عن أسلوب لغة المحاماة، وأسلوب لغة

(48) *Deborah Cao, translating law, p22.*
(49) *Ibid, p22.*
(50) *Ibidem.*

المحاماة يختلف عن أسلوب لغة العقود، كما يباين أسلوب اللغة القانونية الأكاديمية كل الأساليب السابقة[51].

تأليف:

وزبدة ما ننتهي إليه أن النص القانوني بنية ذات خصائص مميزة؛ فهي بنية فكرية وثقافية وحضارية، وبنية لسانية بخصائص معجمية ودلالية، وتركيبية، وأسلوبية، وتداولية تجعل من هذا النص بنية لغوية إنجازية. ومن هذا المنطلق فإن النص القانوني يكتسب خصوصيته من هذه الخصائص مجتمعة، ولا تتحقق نصية النص القانوني إلا بها، ولا يمكن لأي ترجمة أن تكون ناجحة ما لم تستحضر كل هذه الاعتبارات والخصوصيات.

(51) للوقوف على هذه الاختلافات ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات والقانون، مجلة مخاطبات، العدد 14، السنة 2015م.

المصادر والمراجع

- حافظ إسماعيلي، اللسانيات والقانون، مجلة مخاطبات، العدد 14، السنة 2015م.
- حافظ إسماعيلي، لغة النص هوية النص، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الرابع للسانيات النص وتحليل الخطاب، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، المغرب.
- سعيد أحمد بيومي، لغة الحكم القضائي، دراسة تركيبية دلالية، دار الكتب القانونية مصر دار شتات للنشر والبرمجيات مصر، الطبعة الأولى، 1430هـ- 2009م.
- عبد الرزاق أحمد السنهوري، على أي أساس يكون تنقيح القانون المدني المصري، الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية، 1833-1933، الطبعة الثانية، طبعة نادي القضاة، 1990، الجزء الثاني، ص115.
- عز الدين الناجح، الحجاج في الخطاب القانوني، إشراف: الأستاذ خالد ميلاد، كليّة الآداب منّوبة، 2008م.
- فاطمة الزهراء لمراني، فاطمة الزهراء لمراني، السلطة وخطاب قاعة المحكمة، ترجمة أحمد بوحسن، ضمن مجلة المناهل، مجلة فصلية تصدرها وزارة الثقافة والاتصال المغربية، ماي 2001م.
- فتيحة ناصر، مشكلة الترجمة على ضوء بعض نصوص القانون المدني، المترجم، العدد 16، جويلية- ديسمبر، 2007م.
- كلود وهبه، حكمت المحكمة، المترجم، العدد 16، جويلية- ديسمبر، 2007م.

- لاور أودري، هل هناك لغة قانونية؟، ترجمة: حافظ إسماعيلي علوي، مجلة البلاغة والنقد الأدبي، العدد4، السنة 2015م. (ص ص227-234).

- محمد الهادي الطرابلسي، مسالك البحث عن المعنى في النص القانوني، من أشغال ندوة "المعنى وتشكله"، بكلية الآداب منوبة، جمع وتنسيق منصف عاشور، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس، نوفمبر، 1999م.

- محمود محمد علي صبره، أصول الصياغة القانونية بالعربية والإنجليزية، الطبعة الثانية، 2007م.

- Ch. Peirce, Ecrits sur le signe, rassembles, traduits et commentes par Gerard Deledalle, Ed, Seuil, Collection, L'ordre philosophique, Paris, 1978

- David Rene and Brierley John, 1985, Major legal systems in the world today, London, Stevens.

- Deborah Cao, 2007, Translating Law, Multilingual maters, LTD, Library of Congress Cataloging in Publication Data.

- Gonzalez, Gladys, L'équivalence en traduction juridique. http://theses.ulaval.ca/archimede/fichiers/21362/21362.html

- Jacques Pelage, La traductologie face au droit. www.tradulex.com/ Actes2000/pelage.pdf

- Zweigert, Konrad and Kotz, Hein, 1992, An introduction to comparative law, translated from the german by Tony Weir, oxford, Clarendon Press.